

الفصل الخامس

شکل الحکومت و کثرت

شكل الحكومة ودستورها

توطئة - صلة الحجاز بنجد - العمليات الاساسية للحجاز - التعديلات الدستورية -
نظام توحيد اجزاء المملكة - الوضع الراهن .

توطئة

تتألف المملكة العربية السعودية من مقاطعات انضمت الى املاك الملك عبد العزيز او انضوت تحت لوائه ، بالفتح تارة وبالاتحاق طوراً وبموازل اخرى . ويمكن ارجاع المقاطعات المؤلفة لها الى مجموعتين : الاولى كانت تعرف باسم السلطنة النجدية وملحقاتها ؛ والثانية كانت تعرف باسم المملكة الحجازية .

فالسُلطنة النجدية تكونت بعد جهاد طويل وعراك مستمر بين الملك عبد العزيز في ايام قيامه الاولى عام ١٣١٩هـ (١٩٠١م) وبين الحكام والامراء المحليين الذين لم يكن لهم حول ولا طول الا في دائرة ضيقة محصورة . اتخذ الملك بلدة الرياض عاصمة للملكه وشرع في توسيع رقعة سلطنته عاماً بعد عام وضم حلقة وراء حلقة ، وكانت السلطنة تتمطى وتوسع كت موجات مركزية مبتعدة عن النقطة المركزية شيئاً فشيئاً حتى امتست الحلقة الكبرى الواسعة تلاطم بقوسها مياه الخليج الفارسي شرقاً ومياه البحر الاحمر غرباً .

لاشك ان اعظم حلقة في سلسلة اعمال الملك عبد العزيز هي قصة

استخلاصه الحجاز وضمه الى املاكه في اواسط عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦). وكانت المملكة الحجازية اذ ذاك معروفة باسم [الحكومة العربية الهاشمية] فلما تم استخلاص البلاد من سيطرة الأتراك في ذلك العام تألفت على انقاض الملك الهاشمي «المملكة الحجازية» ، يجمعها بالسلطنة النجدية روابط وثيقة مؤلفة من وحدة البلاد الجغرافية واشتراك اهلها في النسب والدين واللغة والوحدة العنصرية ، وفوق كل ذلك تربط الواحدة بالأخرى شخصية الجالس على العرش «الملك عبد العزيز : ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها» .

صلة الحجاز بنجد

كانت المملكة الحجازية والسلطنة النجدية وملحقاتها [وقد انقلبت السلطنة المذكورة في شهر رجب ١٣٤٥هـ بعد اجتماع عقد في الرياض لهذا الغرض - مملكة باسم المملكة النجدية وملحقاتها] من الوجهتين الحقوقية والقانونية مؤلفة من مملكتين مستقلتين لكل منهما أوضاعها وحكومتها وطرارز ادارتها ، تجمع بينهما رابطة العرش المشترك وشخص الجالس على العرش كما كانت الحال بين الممالك الأوروبية المتحالفة مثل النمسا والمجر وغيرها . ولكن السياسة الخارجية كانت دائماً مشتركة وكذلك شؤون الدفاع والبريد .

ذلك من الوجهة الحقوقية . وأما من حيث الواقع فقد كانت المملكتان بلداً تتكاد ان تكون واحدة في كل امر من مقومات حياتها الدولية المشتركة وأمني أهلها وآمالهم . ولا أعلم ان أحداً فكر في تعيين حدود ينتهي عندها وضع هذه المملكة ويبدأ وضع تلك ، كما انني لا أعلم ان أحداً فكر في اقامة حواجز جمركية أو إدارات مستقلة تعني بشؤون كل منها على انفراد

غير ان هنالك فرقاً أساسياً كان ظاهراً في شكل الحكومة واطواها في المملكتين . فقد حافظت نجد على أوضاعها القديمة المتوارثة ، وسارت في الادارة على النهج الذي يوافق امزجة السكان وبلائهم طباعهم ، وبهذا الاعتبار كان ينظر الى المملكة الحجازية كأنها حكومة عصرية حديثة في تشكيلاتها الحكومية مما لم يكن له مثيل في نجد .

وبناء على ذلك سنت تعليقات أساسية عام ١٣٤٥ هـ (١٩٢٦ م) ، وجعلت دستوراً معمولاً به في المملكة الحجازية فقط كما انه سن نظام خاص بالتابعية - وجعلت أحكام ذلك النظام سارية على المملكة الحجازية دون المملكة النجدية وملحقاتها . وظلت الحال على هذا المنوال من عدم الاستقرار في العلاقات الدستورية والحكومية بين المملكتين بضع سنوات حتى روي أنه لم يبق داع قط لبقاء تلك الفروق الشكلية في الاوضاع ما دامت الوجدتان العنصرية والدينية وما دام الملك واحداً والمصلحة المشتركة والماضي والتاريخ يجمع بينهما ، فصدر أمر ملكي كريم في ١٩ جمادى الأولى ١٣٥١ هـ (٢١ سبتمبر ١٩٣٢ م) يدمج المملكتين في مملكة واحدة تحت اسم جديد جامع مانع « هو المملكة العربية السعودية » .

التعليمات الاساسية للحجاز

في ٢١ صفر عام ١٣٤٥ هـ (١٩٢٦ م) صدرت التعليمات الاساسية للمملكة الحجازية ونص في القسم الأول منها على وحدة المملكة وشكلها وعاصمتها ولفتها . وجاء في المادة الثانية منها : « ان الدولة العربية الحجازية ؛ دولة ملكية شورية اسلامية مستقلة في داخليتها وخارجيتها » .

ونصت مواد القسم الثاني على ان : « تكون جميع ادارة المملكة الحجازية بيد صاحب الجلالة الملك (عبد العزيز الأول) ابن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، وجلالته مقيد باحكام الشرع الشريف » .

ونصت المادة السادسة على ان : « الاحكام تكون دوماً منطبقة على كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح » .

ونصت المادة السابعة على ان : « يعين من قبل صاحب الجلالة الملك (نائب عام) وبقدر اللزوم مديرون ورؤساء لادارة أمور المملكة » .

ونصت مواد القسم الثالث على أمور المملكة فجاء في المادة التاسعة ما يأتي : تنقسم أمور المملكة الحجازية الى ستة اقسام اساسية وهي :

- ١ - الأمور الشرعية .
- ٢ - الأمور الداخلية .
- ٣ - الأمور الخارجية .
- ٤ - الأمور المالية .
- ٥ - امور المعارف العمومية .
- ٦ - الأمور العسكرية .

ونص القسم الرابع من التعليمات الأساسية على المجالس في المملكة وهي : مجلس الشورى بمكة ومجلس المدينة ومجلس جدة ومجالس النواحي ومجالس القرى والقبائل .

ونصت الاقسام الاخرى على انشاء ديوان للمحاسبات ومفتشية عامة
كما نص بعضها على المأمورين والمجالس البلدية واللجان الادارية . وجاءت
التعليمات كاملة في ٧٩ مادة في تسعة اقسام .

ومع ان هذه التعليمات ظلت دستوراً الى حين اندماج الحجاز رسمياً
في المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١ هـ فانه قد طرأ على بعض اقسامها
تعديلات عديدة في أوقات مختلفة نذكرها فيما يلي :

التعديلات المستورية

أول تعديل أدخل على التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية كان في ٢٥ رجب عام ١٣٤٥ حينما اذيع في العدد ١٢١ من جريدة أم القرى الصادر في ٦ شوال ١٣٤٥ ان لقب الملك أصبح دملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

والتعديل الثاني حصل في ٩ محرم ١٣٤٦ حينما وضع نظام جديد لمجلس الشورى حل محل القسم الخاص بذلك من القسم الرابع من التعليمات الأساسية .

ثم تعدلت المواد ١٤ من التعليمات الأساسية الخاصة بلجنة ادارة الحج بموجب نظام خاص أصدرته الحكومة عام ١٣٤٩ بشأن تلك اللجنة .

وقد حصل تعديل ضمني آخر للمواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من التعليمات الأساسية حينما حولت مديرية الشؤون الخارجية الى وزارة أطلق عليها اسم وزارة الخارجية اعتباراً من غرة رجب ١٣٤٧ .

وحصل تعديل آخر في التعليمات الأساسية بالنسبة الى المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ فيما يتعلق بامور المالية التي صدر بها نظام مخصوص جعلت المالية بموجبه وكالة عامة ثم تحول هذا الاسم عام ١٣٥٢ الى اسم جديد هو وزارة المالية .

وقد أبطل مفعول القسم السادس من التعليمات وهو القسم الخاص بوظائف المفتش العام بسبب الغاء وظيفته ، كما ان اقساماً كثيرة من هذه التعليمات أصبح مهملاً وأقساماً أخرى لم يحجر تطبيقها مثل القسم الخاص بديوان المحاسبات . فانه في أوائل عام ١٣٤٦ صدر أمر بإيجاد

ديوان المحاسبات وتعين لرئاسته شخص لم يلبث في الوظيفة الا أياماً ثم سكت عن المشروع وأهمل مثل سائر الاحكام الواردة في التعليمات .

وفي ١٩ شعبان ١٣٥٠ صدر نظام خاص بتأليف مجلس الوكلاء وقد جاء نظام مجلس الوكلاء ناسخاً أو معدلاً لاحكام كثيرة من التعليمات الأساسية ، فانه نص على تأليف المجلس من رئيس المجلس ووكيل الخارجية والمالية والشورى (المادة الأولى) . وجعل النائب العام ذا صفتين صفة النيابة في غياب الملك وصفة رئيس مجلس الوكلاء في حضوره (المادة الثانية) وجعلت سلطة المجلس مستمدة من جلالة الملك وجعل الوكلاء مسؤولين بالتضامن لدى جلالاته عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول ايضاً عن أعمال وزارته (المادة الخامسة) .

وفصلت وظائف الدولة كما عرفت في المادة التاسعة من التعليمات الأساسية وجعل لها مرجعان الاول مجلس الوكلاء ويعنى بجميع ماله علاقة بالصلة مع جلالة الملك وربطت به ايضاً وزارة الخارجية والمالية والعسكرية والشورى والداخلية والقضاء بينما كان ارتباط اكثر هذه الدوائر بجلالة الملك مباشرة والمرجع الثاني وزارة الداخلية وقد جعلت مرجعاً للصحة والمعارف والبريد والبرق والكورنتمينات والشرطة والمحاكم والبلديات (المواد ١٦ و ١٧) وحولت النيابة العامة الى وزارة الداخلية وأصبح أمم الديوان (ديوان النائب العام ورئاسة مجلس الوكلاء . المادة ٢٠) .

بما ذكرنا يظهر جلياً ان التعديلات التي ادخات على التعليمات الأساسية قد الفت صراحة أو ضمناً أكثر مواد التعليمات وما لم يبلغ منها أصبح مهمل لا ينفذ .

على أن أهم التعديلات التي تناولت التعليمات الأساسية بالهدم والتعديل هي التي طرأت في ٢٠ جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ (ديسمبر ١٩٣٢م) حينما نشر الأمر الملكي الكريم بتوحيد أجزاء المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها وضم بعضها إلى بعض تحت اسم المملكة العربية السعودية .

إن التعديل المشار إليه لم يقتصر على إزالة الصفة الانفرادية التي كانت للمملكة الحجازية فحسب بل إنه قضى بدمج أجزاء المملكة وتوحيدها واعتبارها مملكة جديدة . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك عدم إمكان تطبيق حكم التعليمات بالكلية وجاء في الأمر الكريم نص يقضي بوضع تعليمات أساسية جديدة كما هو موضح في الفقرة الآتية .

نظام توحيد اجزاء المملكة

في اليوم الثاني عشر من شهر جمادى الاولى عام ١٣٥١ اجتمع لفيف من الوطنيين في الطائف وحرروا الصك التاريخي الآتي :

الحمد لله وحده .

انه لما كان في هذا اليوم الثاني عشر من شهر جمادى الاولى من عام الواحد والخمسين والثلاثمائة والالف من هجرة صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، اجتمع الموقعون ادناه للبحث والمذاكرة في امر فيه عز ومنعة وشرف والفة ووضع قرار فيه يرفعونه الى سدة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، نصره الله وايد ملكه ، ذلك ان الله سبحانه وتعالى قد خص هذه البلاد بين شقيقتها الاقطار العربية ، فكانت اشرف صقماً ، وأوسع رقعة واعز نفراً واوفر خلقاً وعداً ، واظهر استقلالاً وسؤدداً واقدر على مواجهة الملأت والكوارث واسبق الى الغايات والمصالح ، ووهب اهلها مزايا لم تكن لسوام فجاءوا عنصراً عربياً واحداً في اصله واحداً في عاداته وتقاليده ، واحداً في دينه وإسلامه ، واحداً في تاريخه وعنفاته ، ففي البلاد باجمعها ما يوحدتها ويجعلها وحدة عنصرية كاملة ويجعل اهلها امة واحدة لا فرق بين من أتهم منهم ومن أنجد ، ومن أغور ، ومن أحجز ، ومن أيمن . فلما كانت حال البلاد وأهلها كما مر وكان لها هذا المقام الممتاز بين سائر الاصقاع والامصار التي يقطنها العرب وكانت اوضاعها الحكومية الراهنة لا تتلاءم مع طبيعة الوحدة التي هي واهلها عليها ، وكان اسمها الحاضر وهو (المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها) لا يعبر عن الوحدة العنصرية والحكومية والشعبية الواجب اظهارها فيها ولا يدل إلا على مسميات لأصقاع جغرافية لبعض اقطار

العرب تقصر عن الاشادة بالحقيقة الواقعة المشار اليها آنفاً ، ولا يرمز الى الاماني التي تختلج في صدور ابناء هذه الامة للاتحاد والائتلاف بين جميع الناطقين بالضاد على اختلاف اقطارهم وتباعد امصارهم ، ولما كانت الاوضاع الشكلية المشار اليها لا تدل على الروابط العميقة الكائنة بين افراد السكان ولا على التضامن الموجود بينهم على ما فيه عز البلاد وتعاليتها (كما ظهر ذلك جلياً في التضامن في حوادث ابن رفاة الاخيرة) ولا على الارتباط الحقيقي بين شقي المملكة المهيمن تحت ظل جلالة الجالس على العرش فان المجتمعين يرفعون بكمال الخضوع الى سدة حضرة صاحب الجلالة امنيتهم الاكيدة في ان يتكرم باصدار الارادة السنية بالموافقة على تبديل اسم المملكة الحالي الى اسم يكون اكثر انطباقاً على الحقيقة وأوضح اشارة الى الاماني المقبلة وأبين في الاشادة بذكر من كان السبب في هذا الاتحاد ، والاصل في جمع الكلمة وحصول الوحدة وهو شخص جلالة الملك المفدى وذلك بتحويل اسم (المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها) الى اسم (المملكة العربية السعودية) الذي يدل على البلاد التي يقطنها العرب ممن وفق الله جلالة الملك [عبد العزيز السعود] الى توحيد شملهم وضم شعهم هذا ، ولما كان الاستقرار والديمومة والثبات من الشروط الاساسية التي تستهدفها الامم في حياتها السياسية والاجتماعية والتي لا امل بمواجهة صروف الحداث وكوارث الدهر الا بها والتي لا تقوم لبلاد ولا لامة بدونها قائمة كما هو مشاهد في تاريخ الامم والحكومات والدول التي املت مثل هذا الامر الخطير وما آلت اليه من سوء المنقلب والمصير فإن المجتمعين يتقدمون الى سدة صاحب الجلالة الجالس على العرش اطال الله بقاءه وأمد في حياته باستعطاف آخر مؤداه ان يتفضل جلالته باصدار الامر

الكريم بالموافقة على سن نظام خاص بالحكم وتوارث العرش لكي يعلم الجميع من صديق وعدو ، وقريب وبعيد ، ان هذا الملك موطن الاركان ثابت الدعائم لا تزغزعه العواصف ، ولا تثني عوده الايام ، وجلالته أطال الله عمره اول من يقدر اهمية هذا الامر الخطير وفوائده العظيمة في داخل البلاد وخارجها وتقوية مركزها الادبي والمادي . والله تعالى نسأله ان يوفق جلالة الملك المفدى الى ما فيه الخير والصلاح .

التواقيع————ع

فؤاد حمزة ، صالح شطا ، عبدالله الشبي ، محمد شرف رضا ، عبد الوهاب نائب الحرم ، ابراهيم الفضل ، محمد عبد القادر مغيربي ، رشيد الناصر ، احمد باناجه ، عبدالله الفضل ، خالد ابو الوليد القرقي ، محمد شرف عدنان حامد رويحي ، حسين باسلامه ، محمد صالح نصيف ، عبد الوهاب عطار .

وفي ١٧ جمادى الاولى اصدر جلالة الملك المعظم الامر الملكي الاتي تحت رقم ٢٧١٦ :

بعد الاعتماد على الله ، وبناء على ما رفع من البرقيات من كافة رعايانا في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، ونزولا على رغبة الرأي العام في بلادنا ، وحباً في توحيد اجزاء المملكة العربية امرنا بما هو آت :

المادة الاولى - تحول اسم «المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها» الى اسم «المملكة العربية السعودية» ويصبح لقبنا بعد الآن «ملك المملكة العربية السعودية» .

المادة الثانية - يجري مفعول هذا التحويل اعتباراً من تاريخ اعلانه .
المادة الثالثة - لا يكون لهذا التحويل اي تأثير على المعاهدات والاتفاقات والالتزامات الدولية التي تبقى على قيمتها ومفعولها وكذلك لا

يكون له تأثير على المفاوضات والمعقودات الفردية بل تظل نافذة .

المادة الرابعة - سائر النظامات والتعليمات والامور السابقة والصادرة من قبلنا تظل نافذة المفعول بعد هذا التحويل .

المادة الخامسة - تظل تشكيلات حكومتنا الحاضرة سواء في الحجاز ونجد وملحقاتها على حالها الحاضر مؤقتاً الى ان يتم وضع تشكيلات جديدة للمملكة كلها على اساس التوحيد الجديد .

المادة السادسة - على مجلس وكلائنا الحالي الشروع حالاً في وضع نظام اساسي للمملكة ونظام لتوارث العرش ونظام لتشكيلات الحكومة وعرضها علينا لاستصدار اوامرها فيها .

المادة السابعة - لرئيس مجلس وكلائنا ان يضم الى أعضاء مجلس الوكلاء أي فرد أو أفراد من ذوي الرأي حين وضع الانظمة السالفة الذكر للاستفادة من آرائهم والاستفادة بمعلوماتهم .

المادة الثامنة - اننا نختار يوم الخميس الواقع في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٥١ الموافق لليوم الاول من الميزان يوماً لاعلان توحيد هذه المملكة العربية ونسأل الله التوفيق .

صدر في قصرنا في الرياض في هذا اليوم السابع عشر من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥١ .

(التوقيع) عبد العزيز

بأمر جلالة الملك
نائب جلالة
فيصل

الوضع الراهن

على الرغم من انقضاء بضع سنوات على صدور الأمر الملكي بتوحيد أجزاء المملكة وتسميتها بالمملكة العربية السعودية وبوضع نظام اسامي للبلاد باجمعها على أساس الوحدة الجديدة واحداث تشكيلات ادارية جديدة تكون أكثر انطباقا على الحالة الراهنة واتساقا مع الاوضاع الحكومية المصرية فان النظام المذكور لم يصدر ومن المنتظر صدوره قريبا .

أما الموقف الراهن فيتلخص في ان السلطة العليا في الدولة ما زالت كما كانت في التعليلات الاساسية لمملكة الحجاز : أي ما دامت في يدي حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز المقيد فقط باحكام الشرع الشريف، وجلالته مجلس وزاره اسمه مجلس الوكلاء يستمد سلطته من جلالته بموجب نظامه الخصوص وهو يتألف في الوقت الحاضر من المذكورين ادناه :

- سمو الامير فيصل
- الشيخ عبدالله السليمان
- د حمد السليمان
- د عبدالله الفضل
- د عبد العزيز بن ابراهيم
- د فؤاد حمزة

وينضم اليه مدة وجود حضرة صاحب الجلالة الملك في الحجاز رئيس الشعبة السياسية في الديوان الملكي .

ولمجلس الوكلاء لجنة دائمة تنظر في الشؤون المعروضة على المجلس وتمتد القرارات اللازمة بشأنها .